

## قرار مجلس الأمن 1907 ضد ارتريا جائر وغير عادل



قرار مجلس الأمن 1907 الجائر والصادر تحت جنح عيد الميلاد في 23 ديسمبر 2009 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي فرضت بمقتضاه حزمة عقوبات تعسفية على ارتريا بلدا وشعبا، هندسته الإدارة الأمريكية بغية إضعاف ارتريا وعرقلة مسيرتها التنموية، وللحيلولة دون استرداد أراضيها المحتلة من قبل أثيوبيا بعد صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود الملزم والنهائي في 13 ابريل 2002، واستدامة حالة اللا حرب واللا سلم بهدف استنزاف ارتريا خدمة لأجندتها السياسية في منطقة القرن الأفريقي.

وتحقيقا لهذه الغاية السياسية الماكيافيلية عمدت الإدارة الأمريكية على فبركة اتهامات عارية من الصحة ضد ارتريا، والتي تم تبنيها من قبل فريق رصد الصومال وارتريا، ومن ثم تمت صياغتها على هيئة تقرير ملفق بالأكاذيب وحافل بالترهات، قبل أن يرفع في خاتمة المطاف إلى مجلس الأمن من قبل لجنة العقوبات. ومن مفارقات الأمور التاريخية والسياسية والقانونية والأخلاقية، قيام مجلس الأمن الدولي باعتماد تلكم التهم الباطلة وكأنها حقائق مطلقة من دون أدنى تحري، أو طلب تقديم أدلة مادية أو قرائن ملموسة تؤكد ذلك، وهنا تكمن جوهر المشكلة مع مجلس الأمن.

وتأسيسا على ذلك، فإن قرر مجلس الأمن 1907، لا يعدو أن يكون قرارا غير عادل وغير قانوني، ولا يمت بصلة بمزاعم دعم ارتريا لحركة الشباب

الصومالية المختلفة ، ولا علاقة له بالأزمة الحدودية المفتعلة من عدم عبر جيبوتي، ولكن وكل ما في الأمر هو فإن الغاية تبرر الوسيلة، وهكذا تم نسج وتمير ذلك القرار المشؤم الذي لا يستند على الأسس القانونية الدولية ، ويفتقر لأدنى المعايير الأخلاقية .

وبناء على ذلك يتوجب على مجلس الأمن إعادة النظر في قراره من دون مماطلة أو تلكؤ، وتصويب أخطائه الفادحة والقاتلة ضد ارتريا، وإحقاق الحق بإلغاء القرار 1907 جملة وتفصيلا وذلك من دون قيد أو شرط، وان يرد الاعتبار لدولة ارتريا، وان يقوم بواجبه في تحقيق العدالة القانونية الدولية وفقا لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة.